# مجلة المعجمية - تونس

# ع 12-13

# 1997

# حدود العلاقة بين المكوّنات المعجميّة والنحويّة في التراث النحوي العربي

بحث : رمزي منير بعلبكي

يتميّز التراث النحوي(1) العربي، من حيث تقسيم المادّة والتدرّج في عرضها، بتقديم مادّة النحو على مادّة الصرف وبتأخير الدراسة الصوتية عن هذين معًا. فإذا استثنينا من هذا التراث تلك المؤلّفات القليلة نسبيًا والتي تقتصر مادّتها على علم الصرف - كالتصريف للمازني، والممتع لابن عصفور، والشافية لابن الحاجب- والمؤلفات التي تنظر في قضايا النحو النظرية لا في مسائله التطبيقية - كالايضاح في علل النحو للزجّاجي، وأسرار العربيّة لابن الأنباري - وجدنا أن من دأب النحاة الخوض في مسائل التركيب، أي مباحث الجملة والعوامل والمعمولات الخ، قبل مباحث الصرف، أي أحوال الكلمة المفردة واشتقاقها وما يطرأ عليها من زيادة أو حذف أو قلب أو إبدال. أمّا دراسة الصوت، مخارجه وصفاته وإدغامه وإمالته الخ، فلا تأتي إلا في أواخر المؤلّفات، وهي في العادة مقتضبة واتّباعية بالجملة. ولعلّ مردّ هذا الترتيب، في المقام الأول، اتّباعُ النحاة لإمامهم سيبويه الذي سنّ تلك السنّة في كتابه فَرَضِيَها مَن بعده وقلّ من خرج على معالمها الكبرى، هذا علاوةً على أن النحو بطبيعته ومسائله كان أعلق بأذهان أولئك المؤلّفين وأدعى إلى الجدل والتنافس بينهم من سائر مباحثهم، فتقديمه ينمّ عن عناية به خاصّة، ولا سيّما أنه أكثر من مبحثَي الصرف والصوت فائدةً للمتعلّم إذ به يُعصم من اللحن في معظم الأحوال.

(1) المراد بالنحو في عبارة «التراث النحوي» هو المعنى الأوسع للكلمة، أي «النحو» باشتماله على مباحث الصرف والأصوات. أمّا «النحو» من حيث هو دراسة للتركيب فهو الاستعمال الأخصّ للكلمة. وكثيرًا ما يخلط الدارسون بين هذين الاستعمالين وسنحرص في هذه الدراسة على استخدام الكلمة في السياق الذي ينكشف معه أيّ المعنيين هو المراد تحديدًا.

إن هذه القسمة وهذا التدرّج، وإن كانا حقيقة ثابتة في التراث النحوي، لا يجوز أن يفضيا إلى القول إن النحو العربي - من حيث هو نظرية ومنهج للدراسة- يقدّم دراسة التركيب على العناصر التي يتألّف منها التركيب، أي الكلمات، كما يقدّم دراسة الكلمة على العناصر التي تؤلّف الكلمة، أي الأصوات. وبعبارة أخرى، إن ترتيب المباحث الثلاثة في كتب النحو يجب ألاّ يُحمل على أنه إثبات لحقيقة زمنية تفترض أن نحويينا انطلقوا من التركيب إلى الكلمة ثم إلى الصوت. ولطالما سمعنا وقرأنا أن التراث النحوي العربي، خلافًا للمناهج اللغوية الحديثة، لا يراعي الانتقال في الدراسة من العنصر الأصغر إلى ما هو أكبر منه، وعلى هذا تُبنَى عند أصحاب هذه المقولة أحكام لا تستقيم بحال لأنها تخلط بين حقيقة الترتيب المتّبع في التأليف وحقيقة فهم المؤلّفين القدماء لتدرّج العناصر وانبناء بعضها على بعض. وليس أدلّ على صحّة ما نذهب إليه من أن تأخير العنصر المكوِّن عمّا هو أشمل منه لا يرجع إلى نقص في الأفهام وقصور في التفرقة بين مراتب الأشياء، من نصٍّ لابن جنّي يسوّغ فيه البدء بمعرفة النحو فيقول : «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفُس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تَعرِضْ لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقّلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصًا صعبًا بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيءَ به بعدُ، ليكون الارتياض في النحو موطّئًا للدخول فيه، ومُعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرّف الحال»(2) . ويمكننا أن نبسط منطق ابن جنّي ليشمل العلاقة بين الصوت المفرد والكلمة، فالأوّل حال ثابتة والثاني حال متنقّلة، ولا يجوز أن نستنتج من تقديم مباحث الكلمة على مباحث الصوت أن اللغويين العرب لم يدركوا العلاقة بين الفرع وأصله أو بين الكلّ وبعضه. والحقّ أن من مقتضى كلام ابن جنّي وتسويغه تقديمَ النحو على الصرف أن يكون مبحث الأصوات ثالثًا لئلا يضطرب النَّسَق ويُقحم الصوت بين التركيب والكلمة.

(2) المنصف، 1/ 4 - 5.

وانطلاقا مما تقدّم يمكننا النظر في موقف النحويين من العلاقة بين المكوّنات المعجمية والمكوّنات النحوية. وإن أوّل ما ينبغي التأكيد عليه أن إدراك العناصر المعجمية في اللغة -بالمعنى الذي سنحدّده لتلك العناصر لاحقًا- وما ينتج عنه من النظر إلى المفردة على أنها كيان معقّد مجرّد، لأمرٌ سابق بالضرورة على النظر إلى تلك المفردة باعتبارها ذرّة تركيبية تدخل في سياق كلاميّ فتُدرس دراسة نحوية (3). ونرى أن هذه الأسبقية هي الحجّة الأقوى التي نستند إليها في موقفنا المؤكّد على أسبقية المعجم للنحو وعلى أن المنطلق إنما هو من المعجم إلى النحو لا عكس ذلك. ولسنا نرى أن النحويّين العرب يخرجون عن هذا المنطلق العامّ، بل ما نودّ أن نوضّحه هو أن بحثنا مؤسَّس على صحّة هذا المنطلق، وأننا عليه نبني لأننا نتّخذه مسلّمةً، فلسنا نقصد هنا إلى إثباته، بل إننا نتجاوز هذه المسألة إلى ما نريد أن نَبْنِيَهُ على المسلّمة نفسها.

ولا بدّ لنا من أن نحدّد بعض المفاهيم والعلاقات التي لا يستقيم بغيابها أيّ تحليل للعلاقة بين المعجم والنحو في دراستنا هذه. وسنقصر الكلام على ثلاث مسائل فحسب، وهي المسائل الأساسيّة التي ترتكز إليها الدراسة والنماذج التي تقدّمها أو يمكن أن تقدّمها.

**1 – المسألة الأولى** : ضرورة التفرقة بين ثلاثة مستويات من التحليل في التراث النحوي العربي :

أ - المستوى الصرفي (4)، أي مستوى الوحدات الصرفية المعجمية، ومبحثه هو علم الصرف الاشتقاقي (5) (derivational morphology) أو علم الصرف المعجمي

---

(3) في لاحتجاج لهذا الموقف الذي نتبنّاه، كما تبنّاه من قبلنا إبراهيم بن مراد، انظر مقالته : «مقدمة لنظرية المعجم»، ولا سيّما الاستنتاج، ص ص 77 - 78.

(4) انظر تفصيلاً أوفى لهذا المستوى الصرفي في دراسة إبراهيم بن مراد : «مقدمة لنظرية المعجم»، ص ص 62 - 63 ؛ وقد التزمنا بتقسيماته الكبرى وببعض أمثلته في شرح المستويات الثلاثة في المسألة الأولى أعلاه.

(5) في حدّ علم الصرف الاشتقاقي وعلم الصرف التصريفي (المشار إليه في «ب») ، وهما القسمان الأساسيّان لعلم الصرف، انظر معجم المصطلحات اللغوية لرمزي منير بعلبكي، في الموادّ : morphology ، derivational morphology ، inflexional morphology.

(lexical morphology)، ومداره بنية الوحدة المعجمية من حيث هي بنيةٌ صرفٌ ووحدةٌ شكلية تميزية، والزوائد الاشتقاقية «التي تضاف إلى الجذور لتوليد الجذوع، وإلى الجذوع لتوليد جذوع أخرى مشتقّة من الأولى» (6)، وقواعد توليد الوحدة المعجمية الجديدة توليداً صرفياً.

ب - المستوى التصريفي، أي مستوى تصريف الوحدات الصرفية المعجمية، ومبحثه هو علم الصرف التصريفي (Inflexional morphology) ويتناول الوحدة المعجمية في التركيب ويدرس الزوائد التصريفية -كتلك الدالّة على التأنيث أو الجمع أو الحالة الإعرابية- والمقولات التصريفيّة، كالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والتكلّم والخطاب والغيبة.

ج - المستوى التركيبي، أي مستوى الوظائف والحالات الإعرابية للذرّات التركيبية وما لبعضها من أثر في بعض. وعلى ما بين هذا المستوى والمستوى التصريفي من تداخل، نصرّ على الفصل بينهما لأن المستوى التركيبي هو ما يوازي على الحقيقة نظرية النحو العربي، ولا سيما في قضاياها الرئيسية، كالعامل والمعمول، والعلّة بأركانها، والتقديم والتأخير، ولأن المراد بالتركيب مجموع العناصر التي يُفترض أنها استقامت، سلفاً، في المستويين الصرفي والتصريفي، قبل أن يجوز دخولها في التركيب.

وجليّ أن المستوى الصرفي المشار إليه في «أ» أعلاه إنما هو تابع للنظرية المعجمية لأن الوحدات التي يُعنى بدراستها هي وحدات معجمية كالاسم والفعل والأداة، أي الوحدات التامّة وغير التامّة. أما المستوى التصريفي فتابع للنظرية النحوية لأنه يُعنى بالوحدات المعجمية متصرّفةً وداخلةً في التركيب. وهنا يكمن الفرق بين نوعي الزيادة التي تطرأ على الوحدات المعجمية في كلٍّ من المستوى الصرفي والمستوى التصريفي، فبينما تؤدّي الزوائد التصريفية وظائف نحويّة كما مرّ في «ب» أعلاه، تندرج الزوائد الاشتقاقية في الوظائف المعجمية الخالصة، وهي تقع خارج النحو والتركيب. معنى هذا أننا لو شئنا أن نقسم المستويات الثلاثة : الصرفي والتصريفي والتركيبي، قسمين اثنين لوضعنا الخط

(6) إبراهيم بن مراد : «مقدّمة لنظرية المعجم»، ص 64.

الفاصل بين أولها من جهة، وثانيها وثالثها من جهة أخرى لانتماء الأول إلى المعجم وانتماء صاحبيه إلى النحو.

ومرّة أخرى نقع على نصّ فريد لابن جنّي يصوغ فيه، ببراعة عجيبة، هذه الإشكالية التي مازالت عالقًا أمام كثير من الدارسين لعدم تفرقتهم بين الدراسة الصرفية والدراسة التصريفية. يقول ابن جنّي : «وينبغي أن يُعلم أنّ بين التصريف والاشتقاق نسبًا وقربًا واتصالاً شديدًا، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ، فتبني منه مثل جَعْفَرٍ، فتقول : ضَرْبَبٌ، ومثل قِمطرٍ : ضِرَبٌّ، ومثل دِرْهَمٍ : ضِرِبّبٌ، ومثل عَلِمَ : ضَرِبَ ، ومثل ظَرُفَ : ضَرُبَ ؛ أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضًا ؛ ألا ترى أنك تجيء إلى «الضَّرْب» الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول : «ضَرَبَ» ثم تشتقّ منه المضارع فتقول : «يَضْرِبُ»، ثم تقول في اسم الفاعل «ضارِبٌ» وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة . . . إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أبعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلّك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمرّ بك في كتب النحو منه ألفاظ مشرّدة لا يكاد يُعقد لها باب»(7). وعلى ما بين استخدامنا للمصطلحات واستخدام ابن جنّي لها من فرق، نرى أن كلامه أقرب ما يكون إلى التمييز بين المستوى الصرفي والمستوى التصريفي، وأنه بالتالي ينمّ عن وعي تامّ للفرق بين ما هو معجميّ وما هو تركيبي نحوي.

2 ـ المسألة الثانية : ضرورة التفرقة بين معنيين مختلفين يعبّر عنهما مصطلح «المعجم». إن المراد بالمعنى الأول لهذا المصطلح هو المعجم المدوّن، أي الكتاب الذي تُجمع فيه مفردات اللغة كلّها، أو القائمة التي تُجمع فيها مفردات نصٍّ ما أو كتاب ما، كلٌّ ذلك على سَنَنٍ مخصوص، كأن يكون ألفبائيًا أو مرتّبًا على الجذور، إلى ما هنالك من وسائل مبتدَعة أو متّبعة لترتيب الكلمات، وبحسب ما تقتضيه طبيعة اللغة أو منظور المؤلّف. أما المعنى الثاني للمعجم فأكثر تجريدًا، ويذهب إلى مجموعة المفردات التي تكوّن

(7) المنصف، 1 / 3 - 4.

الاستعمال اللغوي لإحدى الجماعات اللغوية، فلا يُشترط بهذا المعنى أن تكون هذه المفردات مكتوبة أو مرتّبة، وهي في حال دائمة من التغيّر بالزيادة أو الإماتة وغير ذلك.

ولئن كان مصطلح «المعجم» مستعملاً عند اللغويين العرب للمعنى الأول حصراً (8)، لم يَفُتْهم المعنى الثاني فعبّروا عنه بألفاظ وعبارات مختلفة -كأن يقولوا إن في لغة تميم أو هذيل كذا، أو إن لكل قوم أغراضًا يعبّرون عنها بأصوات لغتهم (9)، أو إن كذا «ليس من كلام العرب فاردُدْه» (10). إلا أنهم لم يسيئوا استخدام المصطلح نفسه بصرفه إلى المعنيين دون تمييز بينهما . ولعل من سوء طالع هذا المصطلح أن بعض المحدثين جمع بين معنييه دونما تمييز، أو قَصَرَ مُفاده على أحد هذين المعنيّين دون الآخر، الأمر الذي أدّى إلى كثير من التعسّف والمغالاة. وقد فنّد إبراهيم بن مراد (11) مواقف نفر من هؤلاء، ومنهم غربيون لم يفرّقوا بين المعجم (Dictionnaire) والمعجم بمفهومه العامّ (Lexique)، فكفانا مؤونة الإطالة في هذا الموضع.

**3 - المسألة الثالثة** : ضرورة التفرقة بين المرحلة التأسيسية للنظريتين النحوية والمعجمية في التراث العربي وبين سائر المراحل اللاحقة. وممّا يسهّل الحديث عن هاتين النظريتين معًا أن لمرحلة التأسيسية تكاد تكون واحدة في الحالين، إن لم نقل إنها واحدة حقًا. فالناظر في هذه المرحلة يميّز فيها طورين اثنين، أولهما يسبق طور التأليف ويتمثّل

---

(8) لعل من المفيد أن نذكر أنه تتردّد على ألسنة معلّمي النحو عبارة توحي باستخدام «المعجم» بالمعنى الثاني، أعني اشتراطهم لصحّة تعليق حروف الجرّ والظروف بالمحذوف أن يكون الاستعمال الناشئ عن التعليق «قد جاء في المعجم»، ويعنون به أن التقدير يجب أن يكون قائمًا في متن الاستعمال اللغوي، لا أنه مذكور في قاموس ما. إلا أنني بحثت في مظانّ النحو عن هذه العبارة فلم أوفّق إليها، ولذلك لم استطع القول، مطمئنًا، إنّ المصطلح قد جاء بالمعنى الثاني في الاستعمال القديم.

(9) انظر، مثلاً، حدّ اللغة في قول ابن جنّي، في الخصائص 33/1.

(10) انظر : جمهرة اللغة لابن دريد، 1 / 49. وعلى مثل هذا وضع ابن خالويه كتابه «ليس في كلام العرب». وإن مجرّد الفكرة التي يوحي بها هذا النوع من التأليف لتقومُ على التسليم بوجود متن لغوي قابل للإحاطة ومانع لما ليس منه من الدخول فيه، على ما يقتضيه أيضًا التأليف في المعرّب، وهو ممّا اشتغل به اللغويون في فترة مبكرة جدًا.

(11) «مقدّمة لنظرية المعجم»، ص 38 وما بعدها، و ص ص 46 و 73.

ببدايات النشاط اللغوي، وجمع المادّة اللغوية واللهجية وتدوينها، والخوض في مسائل جوهرية - كمفهومي القياس والعلّة، وصعوبة التقعيد مع وجود الشاذّ، والتفرقة بين العربيّ والمعرّب- وفي مسائل جزئية تتعلّق بالتفسير أو القراءات أو الغريب وغير ذلك، فإذا جُمع ما تراكم منها كان كمّاً هائلاً شديد الاستيعاب. وإننا لنجد، في هذا الطور، أن البحث في الأمور اللغوية --أو المعجمية والدلالية- يسير بإزاء المباحث النحوية والتركيبية، يجمعهما الانتماء إلى اهتمام لغوي عامّ ما يزال يفتقر إلى التخصّص ووضوح التقسيم، وهذا ما تّم استدراكه في الطور الثاني من هذه المرحلة، أي طور التأليف. ففي هذا الطور يبرز كتاب العين وكتاب سيبويه، بفاصل زمني يصعب تقريره، إلاّ أنه سنوات معدودة في أية حال، فتظهر القسمة واضحة بين الدراسة المعجمية والدراسة النحوية، على ما في الثانية من عناصرَ مرجعُها نظريةُ المعجم، على ما سنبيّن لاحقًا. إذَنْ يمكننا القول إن كلا طَوْرَيْ هذه المرحلة التأسيسية يؤكّد أنها مرحلة مشتركة بين نظريتي المعجم والنحو.

أما المراحل اللاحقة فشأنها مختلف، ونكتفي هنا- وإن يكن هذا الموضع قابلاً للإطالة والتعمّق - بأوجز ما يعبّر عن الاختلاف بين المرحلة التأسيسية وما بعدها، في كلتا النظريتين. ففي النحو يتميّز كتاب سيبويه عن سائر مصنّفات النحو بعده بأنه يُرسي نظرية نحوية بمصطلحاتها ومعاييرها وأمثلتها بل بجميع عناصرها. صحيحٌ أن سيبويه لم يبّن على فراغ، وأنه يذكر في كتابه بعض من سبقه وسبق أستاذه الخليل إلى الاهتمام بمسائل اللغة والنحو(12)، ومنهم جماعة يطلق عليها اسم «النحويين» في سبعة عشر موضعًا من الكتاب(13)، إلا أنه قد تخطّى وأستاذه الخليل جميع من سبَقَه إلى دراسة العربية، ووضع «خطّة تتجلّى في معايير ثابتة ومصطلحات وعبارات تصاحب باطّراد تحليله للمسألة

(12) انظر أسماء اللغويين والنحويين الذين ذكرهم سيبويه في كتابه، وإحصاء لعدد المرّات التي ذُكر كلٌّ فيها، في : Troupeau : Lexique - index, pp. 227-231. وانظر بعض الملاحظات حول النشاط اللغوي والنحوي قبل الخليل وسيبويه في : Bohas et. al. : The Arabic Linguistic Tradition, pp. 1 ff.

(13) انظر كتاب Troupeau السابق ذكره، ص 200، ومقالة Carter المعنونة : "Les origines de la grammaire arabe". ص 76 وما بعدها.

الواحدة، أو مثيلاتها، على تباعد في مواضعها المبثوثة في فصول الكتاب» (14). ويبدو أن النظرية النحوية استقرّت مع سيبويه، وأن عمل النحاة المتأخرين عنه يكاد ينحصر في إضافة مسائل جزئية، أو التعليق على أخرى، أو الزيادة في الشرح والاعتلال للظواهر النحوية. ولسنا نعرف، وراء ذلك، من تصدّى لأسس النحو التي يقوم عليها الكتاب، كالقياس والعامل والعلّة والمعلول؛ باستثناء محاولة ابن مضاء القرطبي في كتاب «الردّ على النحاة» وحتّى تلك المحاولة لم تخرج على كلّ أسس التحليل النحوي، ولم يعقبها -فيما نعلم- اتّجاه يتبنّاها ويطوّرها. وجليّ أن إعجاب النحويين اللاحقين بسيبويه أدّى إلى محاكاته في الكبيرة والصغيرة. إلا أن تلك المحاكاة أضحت مجردّة من ألق الابتكار والتصميم ؛ فقد يكون الباب في كتاب نحوي متأخّر محذواً، حَذْوَ القُذّة بالقُذّة، على مثال نظيره في كتاب سيبويه، فذلك ليس إلا على سبيل الاتّباع والالتزام بخطّة الواضع والمصمّم.

وفي المعجم أيضًا، تختلف المرحلة التأسيسية عمّا بعدها بقدر الاختلاف الذي بيّناه في النحو، أعلاه. ونضرب على ذلك مثلاً محدّداً يغنينا عمّا عداه، ونستقيه من مقدّمتَيْ كتاب العين للخليل وجمهرة اللغة لابن دريد. فعلى ما بين هاتين المقدّمتين من شبه ظاهر، فإن بينهما اختلافًا بيّنا في المراد والقيمة. إنّ مقدّمة كتاب العين هي تمهيد نظريّ لمتن الكتاب، فلولاها لا ندرك الأسس الفكرية التي يقوم عليها العمل. هذه المقدمة إذن مرتبطة ارتباطًا عضويًا بمتن الكتاب : فاشتمالها على ذكر مخارج الحروف (15) يقابله ترتيب المعجم على مخارج الحروف ؛ وتقسيم الخليل كلامَ العرب إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي (16) يوازيه تقسيمُهُ مادّةَ الكتاب على ذلك التدرّج من الثنائي إلى الخماسي ؛ وتبيانه لبعض الخصائص الصوتية للكلام العربي - كقوله إنه لم يُسمع «من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلاّ وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر» (17)، وقوله

(14) انظر هذا الرأي، ونماذج مؤيّدة له، في مقالة رمزي منير بعلبكي : «الوحدة الداخلية في كتاب سيبويه»، ص 113 وما بعدها.

(15) مقدمة كتاب العين، 1/ 48.

(16) نفسه، 48/1 وما بعدها.

(17) نفسه، 52/1.

«وليس في كلام العرب . . . كلمة صدرها «نر» ، وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية . . .» (18) - يشاكله اهتمامه بالتفرقة بين المستعمل والمهمل، أي بين ما هو قائم وما هو ملغى، حصراً للكلام العربي الذي هو مدار اهتمامه ومحور نظريته. وبالجملة فإنّ مقدّمة كتاب العين هي الدليل الأسطع على أن نظرية المعجم عند العرب نظرية مبتكرة أصيلة، أي ليست دخيلة بالنقل عن نظرية غير عربية قد تكون سابقة عليها. وبالمقابل، فإنّ جمهرة ابن دريد، على تقدّمها النسبي في تاريخ المعجم العربي، تنتمي ككلّ معجم بعد كتاب العين إلى طورِ ما بعد النظرية، وهو طور يقوم على ما أسّست له النظرية ويتميّز بتوسيع المادّة وتغيير تبويبها، ولكن دون العناء الذي يصاحب الابتكار والتنظير، بعد أن تمّ حصر المادّة وتبيان ذلك الحصر في مقدمة العين تحديداً. ولذلك فإننا نجد انفصاماً كبيراً بين مقدمة الجمهرة، مثلاً، ومتنها. فهذه المقدّمة أشبه ما تكون بمقدّمة العين، إلا أنها لا تتّصل اتّصالاً عضويًا بمتن الجمهرة، وكأنّ ابن دريد قد أثبتها اتّباعًا للخليل لا إرساءً لما سيعقبها في المتن. وإنه لمن الصعب حقًا، إن لم نقبل بهذا التفسير، أن نسوّغ لابن دريد ذكره «باب صفات الحروف وأجناسها» (19) في مقدّمته ثم إقامته الكتاب على أساس الترتيب الألفبائي (20) ! إن هذا الانفصام بين الكتاب ومقدّمته قد أصبح جائزاً لأن النظرية قد وُضعت قبلُ، فلم يعد الارتباط العضوي مشروطًا إلا إذا كان المرادُ التأسيسَ لنظرية جديدة، وهذا مما لم يقع في تاريخ المعجم العربي.

إن المسائل الثلاث السابقة هي كالأساس النظري الذي لا يستغني عنه البحث في العلاقة بين نظريتَي المعجم والنحو في التراث العربي. وبعد الاطمئنان إلى إرسائه، نبادر إلى القول إننا لا نرمي في هذا البحث إلى أن نستقصي العلاقة بين المكوّنات المعجمية والنحوية في هذا التراث، فذاك عمل مُحْوج إلى مزيد من التوسّع، بل حَسْبُنا- انطلاقًا من المسلّمات النظرية- أن ننبّه على بعض الحقائق التي تُظهر استخدام النحاة للمكوّنات المعجمية - أي المفردات - في دراستهم النحوية، وصولاً إلى تأكيد مقولة سبق ذكرها،

(18) نفسه 53/1.

(19) مقدمة الجمهرة 1 / 43 - 44.

(20) توسّعًا في المقارنة بين كتاب العين وجمهرة اللغة، انظر مقالتنا (قيد الطبع) : Kitāb al-'Ayn and Jamharat al-Lugha".

وهي أن هذه المكوّنات لا بدّ من أن تكون قد استقامت، عند دارسي النحو، كيانات معقّدة مجرّدَة قبل أن يجعلوها جزءاً من دراسة أوسع، أي جزءاً من التركيب. ولّما كانَ كتاب سيبويه هو الأثر الأبرز في النحو العربي، فإنه معوّلنا الأوّل في القسم التالي من البحث، يسوّغ لنا ذلك أنه يمثّل المرحلة التأسيسية في النحو -وهي مرحلة مشتركة مع مرحلة المعجم التأسيسية كما أسلفنا- وأن معظم كتب النحو بعده لم يخرج على ما رسم إلا في أمور تفصيلية، فمنه ينبغي أن يكون المنطلق في مثل هذه الدراسة.

إن مكوّنات النظرية المعجمية هي علم الصوت، وعلم الصرف، وعلم الدلالة(21)، وهي -جميعاً - من المباحث التي عُنى بها سيبويه في كتابه كما تتبيّن من اللمحة السريعة التالية :

**(1) في الأصوات :**

أ - مخارج «الحروف» وصفاتها(22) ؛ وهو يذكرها تمهيداً لمبحث الإدغام. ولا يخفى أن البحث في المخارج والصفات، مجرّداً من النظر في الجانب الوظيفي من الأصوات، لدليلٌ قاطع على إدراك سيبويه -ومن قبله الخليل- للوحدات الصوتية الصغرى، وهذا شرط لا يُستغنى عنه للدراسة الصوتية بمجملها.

ب- الإدغام ؛ سواء في الكلمة الواحدة أم بين الكلمتين، واختلاف الأصوات في قبوله، وامتناعه في بعض المواضع(23).

ج - الإبدال ؛ سواء في الكلام العربي أم المعرّب(24).

د - الإتباع ؛ وهو المماثلة، في الكلمة الواحدة نحو : امرؤ، أو في الضمير المتصل نحو : بِهِم ودارِهم(25).

هـ - القلب المكاني ؛ نحو : طأمن واطمأنّ، وجذب وجبذ، والباب الذي

(21) انظر المدخل النظري لهذه المكوّنات الثلاثة في مقالة ابن مراد : «مقدّمة لنظرية المعجم»، ص 59 وما بعدها.

(22) الكتاب 431/4 - 436.

(23) انظر مثلاً : 104/4 و437 وما بعدها، و 449/4 (حروف الحلق)، و 443/4 (الهمزة)، و 424/4 وما بعدها (امتناعه).

(24) نفسه 4 / 237 - 242 و305 - 307.

(25) نفسه 533/3 و 436/1.

عنوانه : «تحقير ما كان فيه قلب»(26).

و - الوقف ؛ ومباحثه تشمل التسكين والإتباع والإشمام والتثقيل والمدّ ونقل الحركة وزيادة الهاء الخ(27).

**( 2) في الصرف** : علاوة على مباحث الأوزان المختصّة بالمعاني كأوزان اسم الفاعل واسم المفعول والتصغير والآلة، مثلاً، نذكر الأنواع التالية :

أ - الاشتقاق ؛ وهو مذكور في مواضع مختلفة من الكتاب(28)، علاوةً على المواضع التي يبيّن فيها سيبويه اشتقاق الألفاظ من غير أن يذكر المصطلح نفسه (29).

ب - حروف الزيادة ؛ بالمعنى الصرفي للزيادة، وسنعرِضُ لها في موضع لاحق من البحث عند الكلام على عدّة أحرف الكلمة.

ج - النحت ؛ وهذا المصطلح غير وارد في الكتاب إلا إن ظاهرته واضحة في أمثلة من مثل : هَلّل وبأبأ وعَبْشَميّ وعَبْدَريّ(30).

د - التركيب المزجي ؛ وهو ما يعبّر عنه سيبويه بقوله :«هذا باب الشيئين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزله اسم واحد كعيضموز وعنتريس، وذلك نحو حضرموت وبعلبكّ» (31).

ه - الإلحاق(32) ؛ وهومن المباحث الصرفية لأنه دراسة للجداول الصيغية للوحدات المعجمية، مع ميلٍ واضح إلى اختصار عددها ولمح لعلاقة - ولو افتراضية - بين الأصل وما يفرَّع عليه.

و - المعرّب ؛ ويذكّر كلا مبحثيه في الكتاب - وهما ذكر بعض الألفاظ الأعجمية

---

(26) نفسه، 381/3 و 465/3 - 468.

(27) انظر قائمة بمباحث الوقف في فهارس طبعة هارون للكتاب 391/5 - 392، وفي فهارس الكتاب لمحمد عبد الخالق عضيمة، ص ص 587 - 591.

(28) انظر مواضع ورود المصطلح في : Troupeau : Lexique-index, pp. 119-20

(29) انظر أمثلةً من هذا الاستعمال كثيرةً في فهارس الكتاب لعضيمة، ص ص 86 - 89.

(30) الكتاب، 354/1 و 376/3.

(31) نفسه، 296/3.

(32) انظر أمثلة الإلحاق في فهارس الكتاب لعضيمة، ص ص 364 - 372.

وتبيان حكمها، وما يعتري أصوات هذه الألفاظ من إبدال في العربية (33) -بأهمّية التفرقة بين العربي والمعرّب في مرحلة نشأة المعجم، لأن هذه التفرقة إحدى الركائز التي تقوم عليها نظرية المعجم العربي، كما نتبيّن من مقدّمة كتاب العين حيث يصرّ الخليل على ذكر خصائص في المفردة العربية تبيّن عربيّتها وتميّزها عن الألفاظ الأعجمية (34).

**(3) في الدلالة :**

لم تَحْظَ دراسة الدلالة بحيّز يذكر من اهتمام النحويين، وتكاد العناية بها تكون مقصورة على المعجميين واللغويين. وعلى ذلك، نقع في كتاب سيبويه على إشارات تنمّ عن عدم إغفاله لهذا الجانب من البحث اللغوي، وهو المكوّن الثالث من مكوّنات النظرية المعجمية. ولعلّ من أهمّ نصوص الكتاب على الإطلاق بابًا تمهيديًا عنوانه «هذا باب اللفظ للمعاني»، فهذا الباب -على اختصاره- أقدم نصّ بين أيدينا عن دلالة اللفظ، وهو يتضمّن كلامًا عن مفهومي الترادف والاشتراك :

«اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى. فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدتُ عليه من المَوْجدة، ووجدتُ إذا أردت وِجدان الضالّة» (35).

ومن الجليّ أن عناصر هذه المكوّنات المعجمية الثلاثة التي عرضنا لها كانت تشكّل لسيبويه -وللنحويين من بعده - مادّة قائمة بذاتها وقابلة للدراسة على هذا الأساس. إلا أن علينا أن نتذكّر دائمًا غاية سيبويه الكبرى في كتابه، ونحن نرى أن تلك الغاية كانت وضع

---

(33) الكتاب، 234/3 - 235 و 620 - 621، و 303/3 - 307.

(34) من ذلك قول الخليل : «فإذا وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة مُحْدَثة مبتدَعة، ليست من كلام العرب . . .» (مقدّمة العين 52/1). وقوله : «وليس في كلام العرب دُعْشوقة ولا جُلاهِق، ولا كلمة صدرها : ر . . .» (53/1).

(35) الكتاب، 24/1.

نظرية نحوية تتجاوز وصف التراكيب إلى الحكم على جودتها ومقبوليتها وإلى تعليل الظواهر التركيبية والبحث عن العلاقات القائمة بين المفردات، سواءٌ في ذلك المستوى الظاهر والمستوى الكامن أو المقدّر. وإذا ما سلّمنا بأن ظاهرة اللحن -ولعلها أقوى العوامل الباعثة على الدراسة النحوية واللغوية- كانت في المقام الأول، ظاهرة نحوية، أدركنا أن دراسة النحو كانت أشدّ إلحاحًا من دراسة الصرف أو الأصوات. وإنّا لنرى أن هذا هو السبب الحقيقي لتبوّإ النحو مقام الصدارة عند الدارسين القدماء وحيازته القدر الأكبر من عنايتهم واهتمامهم. ومن هذا المنطلق نقترح أن يكون النظر في العلاقة بين المكوّنات المعجمية والمكوّنات النحويّة في التراث النحوي العربي، وفي كتاب سيبويه تحديدًا، فالأساس فيه نحوي، وسائر عناصر الدراسة -وإن حظيت بأبواب مستقلّة أحيانًا- قد تكون تَبَعًا للنظرية الكبرى تعزّزها وتسهم في إثبات صحتها حيثما عرضت. وسنكتفي- على سبيل التمثيل - بذكر موضعين اثنين يبيّنان أسلوب سيبويه- وغيره من النحاة الذين أخذوا عنه- في استخدام العناصر المعجمية لَبِنات تسهم في بناء النظرية النحوية العامة.

**(1) عدّة أحرف «الكلمة»** : يخصّص سيبويه بابًا طويلاً عنوانه : «عدّة ما يكون عليه الكلم»(36) لدراسة ما يسمّيه «الكلمة» من حيث عدد حروفها، سواء في ذلك ما حُذف منه أو زيد عليه أو كان على الأصل من غير حذف أو زيادة. ويقرّر سيبويه في هذا الباب أن «أقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد»، ويحصر أمثلة ذلك بواو العطف وفائه، وكاف الجرّ ولامه وبائه، وواو القسم وتائه وسين الاستقبال، وهمزة الاستفهام، ولام اليمين، أي لام التوكيد في نحو «لأفعلنّ»، وجميع هذه تكون «قبل الحرف الذي يجاء به لـه»، خلافًا لـ «ما جاء منه بعد الحرف الذي جِيءَ به له» نحو الضمائر المتصلة وكاف الخطاب(37). ويقرّر أيضًا أن الكلام -وهو يعني به هنا عدد الأصول قبل الحذف أو

(36) الكتاب، 4/ 216 - 235. وقد وضعنا المصطلح «كلمة» بين مزدوجين إشارةً إلى أنه استعمال فيه شيء من الخصوصية أو التجوّز في الكتاب، ولا سيما في إطلاق المصطلح على أدوات كواو العطف وباء الجر وتاء القسم وسين الاستقبال. ونحن نقرّ بهذه الخصوصية ونسلم لأن هذا الموضع ليس موضع نقاش لحدّ «الكلمة» وما تصحّ عليه هذه التسمية. والملاحظ أن المتأخرين عن سيبويه استخدموا المصطلح في حديثهم عن الأبنية بالأسلوب عينه. انظر مثلا : المقتضب للمبرّد 1/ 36 و 4/ 247.

(37) الكتاب، 3/216 - 218.

الزيادة- «على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة . . . فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف . . . وذلك نحو : اشهيباب . . . والأربعة تبلغ هذا، نحو : احرنجام . . . وأما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة، نحو : عَضْرَفُوط . . . فعلى هذا عدّة حروف الكلم، فما قَصُرَ عن الثلاثة محذوف، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه» (38).

من الجليّ أن هذا مبحث صرفيّ خالص، أي أنه مبحث معجميّ، وهو يذكّر بكلام الخليل في مقدّمة العين على أصناف الأبنية حيث يقرّر مبدأ أساسيًا مما تنبني عليه نظريته المعجمية، بقوله : «كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف : على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي . . . وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في لأفعال أكثر من خمسة أحرف . . . الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف . . . » (39). وإلى هذا نجد مَشابه أخرى بين نصّي سيبويه والخليل (40) تُشعرنا بأصل مشترك فيهما، ولا عجب في ذلك فالخليل هو المصدر الذي يستقي منه سيبويه في معظم الأحوال. إلا أن هناك فرقًا جوهريًا بين النصّين من حيث المراد بهما في سياق الكتابين : ففي حين لم يُخرج الخليل هذا المبحث عن طبيعته المعجمية الخالصة وبنى عليه مقتضاه إذ جعله أساسًا من أسس التأليف المعجمي، قاربه سيبويه (41) من زوايتين، فعرض للناحية الصرفيّة وبيّن عدّة ما يكون عليه

---

(38) نفسه، 230/3.

(39) مقدّمة كتاب العين، 48/1 - 49.

(40) من ذلك، مثلاً، التفرقة بين الأسماء والأفعال في أمثلة الأصناف، والكلام على تشديد آخر الثنائيّ إن صيّر اسمًا (العين، 50/1، والكتاب، 218/4).

(41) لسنا نقصد هنا أن نفرّق بين الخليل وسيبويه في أسلوب الدراسة، بل إن التفرقة هي في مقام البحث : ولعله كان يمكن أن نفرّق بين طريقة الخليل في التأليف المعجمي وبين طريقته -هو نفسه من حيث أثره الضخم في الكتاب- في التأليف النحوي، فالمقام يحدّد الطريقة لأن القصد مختلف في الحالين. شبيه بهذا وموضح له موقفُ الجرجاني، فهو في التأليف النحوي - كما في العوامل المائة، والجُمَل، والمقتصد - لا يخرج عن أحكام النحويين وتقسيماتهم وضوابطهم، في حين أنه في التأليف البلاغي- كما في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة - يرتضي أسلوبًا آخر، حتى إنه كثيرًا ما يذكر النحويين، صراحة أو تلميحًا، ويوجّه أقسى اللوم لتفسيراتهم وأحكامهم. وللتوسّع في موقف الجرجاني هذا، انظر مقالتنا : «The relation between naḥw and balâġa»، ص 10 وما بعدها.

كلام العرب، ثم شفع ذلك بإخضاع المادّة لنظريته النحوية العامّة، لئلا تمرّ دون أن تكون شاهداً على صحّة جانب من جوانب النظرية تلك، وفي موضع من الكتاب متأخر عن مباحث النحو، الأمر الذي يؤكّد أولويّة الدراسة النحوية في أقسام الكتاب جميعاً. فالذي صنعه سيبويه في هذا الباب هو استخدام الناحية المعجمية الصرفية لأغراض نحوية، ولا سيّما في تثبيت أحكام نحوية اعتمدها معايير تحليلية في مواضع سابقة من الكتاب، ونحن نورد هذه الأحكام ثم نذكر ما يحتجّ لها به في هذا الفصل :

-أ - الحكم :أن الاسم «أبداً له من القوّة ما ليس لغيره . . . وهو الأوّل الأمكن»(42).

الحجّة : أن الاسم لا يكون منه شيء على حرف واحد، وأن ما جاء منه على حرفين قليل، وأنك لو جعلت نحو «في» و «لو» اسماً ثقّلت.

ب - الحكم : أن الفعل يلي الاسم في القوة، فهو يتصرّف ويُبنى أبنيةً، ومنه ما يضارع الاسم (43).

الحجّة : أن الفعل لا يكون على حرف واحد إلا أن تدركه علّة مطّردة.

ج - الحكم : أن الحرف لا يبلغ أن يكون بمنزلة الاسم والفعل (44).

الحجّة : أن ما كان على حرف واحد من الأبنية هو ما ليس باسم ولا فعل، وأن ما كان على حرفين أكثرُ ما يكون فيما ليس باسم ولا فعل.

د - الحكم : أن من الإجحاف والإخلال أن يذهب من «أقلّ الكلام عدداً» - أي الثلاثي - حرفان أو حرف واحد (45).

الحجّة : راجع الحجّة السابقة في «ج».

هـ - الحكم : الأسماء غير المتمكّنة لا تبلغ منزلة الأسماء المتمكّنة، كما أن ما وُضع موضع الفعل (كاسم الفعل) لا يبلغ منزلة الأفعال المتصرّفة (46).

---

(42) الكتاب، 218/4 و 220 ؛ وقارن 20/1-21.

(43) الكتاب، 219/4 و 220 ؛ وقارن 14/1 و 21.

(44) نفسه، 218/4.

(45) نفسه، 218/4 - 220. وللتوسّع في معنى الإجحاف والإخلال في الكتاب، انظر مقالتنا : «من معايير التصنيف النحوي في القرن الهجري الثاني»، ص 139 وما بعدها.

(46) نفسه، 219/4 ؛ وقارن 15/1 و 242 - 243 و 252-253.

الحجّة : أن ما كان على حرفين من الأسماء غير المتمكّنة وممّا وُضِعَ موضع الفعل أكثرُ ممّا جاء على حرفين من الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة.

هكذا تغدو المادّة المعجميّة مسخّرة للنظرية النحوية، فالحجج المذكورة أعلاه هي الحقائق المعجمية التي وصفها سيبويه، والأحكام هي معايير للتحليل النحوي تُستخدم تلك الحقائق في تثبيت صحّتها. وهذا النمط في تفسير باب «عدّة ما يكون عليه الكلم» صالح للتطبيق في أبواب كثيرة أخرى من الكتاب، نرى أنها تؤكّد طبيعة العلاقة بين المادّة المعجمية والنظرية النحوية عند سيبويه.

(2) أقسام الكَلِم : إن المقولات المعجمية التامّة، كالاسم والفعل والظرف والصفة، من صلب اهتمام المعجميين نظراً لأهمّيتها في ترتيب شروح المداخل، ولأنها إحدى ركائز التوليد الصرفي للوحدات المعجمية الجديدة، وذلك في أنماط الاشتقاق على اختلافها، كاشتقاق الأسماء من الأفعال، والأفعال من الأسماء، والصفات من الأفعال، والأسماء من الأسماء، والأفعال من الأفعال، والأفعال من الأدوات (وهي مقولة معجمية عناصرها غير تامّة)، وما إلى ذلك. وعلاوةً على الجانب النحوي لدراسة هذه المقولات، من حيث خصائصها التصريفية والتركيبية الخ، اهتمّ النحويون بجانبها الصرفي البحت، إلا أنهم أخضعوا ذلك الجانب للنظرية النحوية بقياساتها وتعليلاتها. ونحن نقع في كتاب سيبويه على أبواب كثيرة مخصّصة للأبنية، ومنها أبنية الأفعال والأسماء والصفات والمصادر (47)، ومادّة تلك الأبواب معجمية بطبيعتها، وأمثلتها مبثوثة في المعجمات، وبعض تلك الأمثلة منقول عن سيبويه نفسه أو عن معاصريه من النحاة واللغويين.

ولئن كان الجانب الصرفي من دراسة المقولات المعجمية التامّة ذا حظّ كبير في الكتاب، لا يفوتنّا أن نلاحظ استغلال سيبويه لهذا الجانب في تعليلاته النحوية. ومن أهمّ معالم هذه النزعة أن يحمل إحدى هذه المقولات على أخرى فيكون ذاك الحمل علّة يُتَوَصَّل بها إلى فهم الظاهرة النحوية. ونضرب على ذلك الأمثلة التالية :

---

(47) انظر فهارس كتاب سيبويه لعبد الخالق عضيمة، في باب مسائل الصرف، وخصوصاً ص ص 411 - 488.

- أ - أن يُحمل الاسم على الفعل فيُمنع من التنوين، نحو : تَنْضُب وتَرْتُب : «وإنما صارت هذه الاسماء بهذه المنزلة لأنهم كأنهم ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون في أولها الزوائد وتكون على هذا البناء. ألا ترى أن تَفْعَلُ ويَفْعَلُ في الأسماء قليل. وكان هذا البناء إنما هو في الأصل للفعل، فلما صار في موضع قد يُستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه»(48). وهذا التفسير مرتبط عنده بمسلّمة أخرى من مسلّماته في التحليل، أعني التفرقة بين المتمكّن وغير المتمكّن، وما تفضي إليه تلك التفرقة من تراتُب بين مختلف الأبنية(49)، فالاسم الذي يشبه "الفعل - في تحليل النحوي وليس في ذهن الواضع بالضرورة - كأنما تُنزّل مرتبته في التمكّن فيُحرم من «حقّ» من حقوق الأسماء المتمكّنة، تبعًا لما للأبنية من مراتب تحدّدها النظرية النحوية فتخضعها لأحكامها وضروراتها.

- ب- أن يُحمل الفعل على الاسم فيُعرب، وهذا علّة تسميتهم الفعل المضارع مضارعًا : «وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله ليَفعلُ، فيوافق قولك : لَفاعلٌ، حتى كأنك قلت : إن زيدًا لَفاعلٌ فيما تريد من المعنى»(50). وخلافًا لما في الفقرة السابقة، نجد هنا أن البناء ترتفع مرتبته في التمكّن نظرًا لشبهه المفترض ببناء أقوى منه في التصنيف النحوي(51). وكذلك يلاحظ دخول عامل الدلالة عنصراً يُستفاد منه في تقوية النظرية النحوية.

- ج - أن يُحمل اسم العلم على الصفة فتدخله لام التعريف، نحو : الحارث والحسن والعبّاس(52)، وهو ما يسمّيه المتأخرون لمح الأصل. وعكس ذلك أن يُتناسى الأصل فيجرّد الاسم من لام التعريف ويُنزل منزلة سائر الأسماء، كما في

(48) الكتاب، 197/3 ؛ وانظر أيضًا : 208/3 - 209 و 223.

(49) نفسه، 16/1، و 22-23، و235/3.

(50) نفسه، 14//1 ؛ وانظر أيضًا 9/3.

(51) يحاول الزجاج الربط بين حمل الاسم على الفعل وحمل الفعل على الاسم، فيقول : «كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب، كذلك إذا ضارع الاسمُ الفعلَ مُنع ما لا يدخل الفعلَ» ؛ انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 4.

(52) الكتاب، 101/2.

قول مسكين الدرامي : «ونابغةُ الجعديّ بالرمل بيته . . .»(53)، حيث أسقطت أداة التعريف التي كانت في «النابغة» للمح الأصل، أي الوصف بالنبوغ، فصار الاسم بمنزلة «زيد» أو «عمرو». إذَنْ، نجد ارتباطًا وثيقًا في التحليل النحوي بين طبيعة المقولة المعجمية التي تنتمي إليها اللفظة والزوائد التصريفية ذات الوظائف النحوية، كأداة التعريف هنا، الأمر الذي يعزّز قولنا إن اهتمام سيبويه بدراسة العناصر المعجمية منطلقه وضع نظرية في النحو ذات شمولية وذات «سيادة» على سائر عناصر الدراسة اللغوية.

إن الأمثلة الثلاثة السابقة ما هي إلا جزء يسير من قائمة طويلة تكشف عن العلاقة بين المكوّنات المعجمية والنحوية في التأليف النحوي، فلو شئنا التوسّع لأدرجنا أمثلة التبديل الوظيفي (reclassification) عند سيبويه ومن بعده(54)، ولأظهرنا توسّع المتأخّرين من النحاة(55) فيما اختطّه سيبويه وإغراقهم في إخضاع الجوانب المعجمية من دراستهم لضرورات التأويل النحوي انطلاقًا من اعتقادهم بأفضلية النحو وتقدّمه. إلا أننا قيّدنا هذه المقالة بالفترة الأولى من تاريخ الدراسة النحوية، وبالخطوط العامّة لتوجُّه تلك الدراسة، ولعل الدراسات القادمة أن تتوسّع في أنظار المتأخّرين وتكشف عن جزئيات الموضوع فتتجاوز ما رصدناه نحن من الظاهرة العامّة.

**رمزي منير بعلبكي**
الجامعة الامريكيّة في بيروت

---

(53) نفسه، 244/3. وانظر مصادر الشاهد في معجم شواهد العربية، ص 218 (101 و 281 أيضًا)، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص 469.

(54) انظر مقالتنا : «Reclassification in Arab grammatical theory»، ص ص 1 - 12.

(55) قارن، مثلاً، ما ذكره سيبويه عن حمل الاسم على الفعل في الممنوع من الصرف بما ذكره ابن الأنباري في أسرار العربية، ص ص 272 - 277؛ وما ذكره عن إعراب المضارع بما في أسرار العربية، ص ص 46 - 49؛ وما ذكره عن اسم العلم والصفة بما في شرح المفصّل لابن يعيش 43/1. وانظر أيضًا ما ذكره المتأخرون عن أنواع الشبه بين الأسماء والحروف في معرض تعليلهم بناء الاسم، في شرح ابن عقيل، ص ص 31 - 34، وشرح الأشموني 20/1-22، وهمع الهوامع للسيوطي 16/1 - 18.

# ثبـــت المصـــادر

## أ: بالعربيـــــة


أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق فخر صالح قدارة، بيروت 1995.

جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت 1987 - 1988.

الخصائص لابن جنّي، تحقيق محمد علي النجّار، القاهرة 1952 - 1956.

شرح الأشموني = منهج السالك.

شرح المفصّل لابن يعيش، القاهرة (بلا تاريخ).

العين للخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، بغداد 1980 - 1985.

فهارس كتاب سيبويه لمحمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1975.

كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة 1977.

ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، مكّة المكرّمة 1979.

ما ينصرف وما لا ينصرف للزجّاج، تحقيق هدى محمود قراعة، ط 2، القاهرة 1994.

معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، القاهرة 1972 - 1973.

معجم شواهد النحو الشعرية لحنّا جميل حدّاد، الرياض 1984

معجم المصطلحات اللغوية لرمزي منير بعلبكي، بيروت 1990.

المقتضب للمبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة 1963 - 1969.

«مقدّمة لنظرية المعجم» لإبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، العددان التاسع والعاشر، 1993 - 1994، ص ص 29 - 81.

«من معايير التصنيف النحوي في القرن الهجري الثاني» لرمزي منير بعلبكي، ضمن الدراسات المهداة إلى إحسان عبّاس، بيروت 1997، ص ص 133 - 150.

المنصف على التصريف لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة 1954 - 1960.

منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة 1955

همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، القاهرة 1327 هـ.

«الوحدة الداخلية في كتاب سيبويه» لرمزي منير بعلبكي، ضمن : بحوث عربية مهداة إلى الدكتور محمود السمرة، تحرير حسين عطوان ومحمد إبراهيم حوّر، عمّان 1996، ص ص 111-136.

## ب - بالأجنبية

Baalbaki, R. (1983). "The relation between naḥw and balâġa : a comparative study of Sîbawaihi and Ğurğânî," *Zeitschrift für arabische Linguistik* 11, 7-23.

Baalbaki, R. (1995). "Reclassification in Arab grammatical theory", *Journal of Near Eastern Studies,* (54, 1-13.

Baalbaki, R. (forthcoming) : "Kitâb al - 'Ayn and Jamharat al-Lugha," *Festchrift of al Khalîl bin Ahmad*, edited by Karin C. Ryding, Georgetown University.

Bohas G., J.-P Guillaume and D.E. Kouloughli (1990). *The Arabic Linguistic Tradition.* London and New York : Routledge.

Carter, M.G. (1972). "Les origines de la grammaire arabe," *Revue des Etudes Islamiques* 40, 69-97.

Troupeau, G. (1976). *Lexique-index du Kitâb de Sîbawayhi,* Paris : Klincksieck.